



رحاب مبروكي

**أكثر من 100 يوم منذ زيارة رئيس
الجمهورية إلى حوض المناجم**

إعتصام الرديف: ماذا تغير بعد 25 جويلية؟؟



غلق مواقع الانتاج بشركة فسفاط قفصه بالرديف

لطالما مثل شباب الرديف أداة فاعلة في تحدي السياسة الاقصائية التي انتهجتها جميع الحكومات المتعاقبة تجاه المناطق المنجمية، بدءا من انتفاضة الحوض المنجمي التي مثلت إحدى أهم الضربات الموجعة التي تلقاها النظام السابق، والتي جاءت في ظرفية سياسية تميزت بغياب كلي لحرية التعبير في إشارة إلى خطورة تبعات التهميش الممارس على هذه المنطقة. ورغم أن ما حصل بعد 25 جويلية وما تزامن معها من زيارة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى المعتمديات المنجمية قد بعثت أملا غير مسبوق في نفوس آلاف المواطنين في هذه المنطقة، إلا أنها أضحت أيضا سببا للتوجس، خاصة في ظل تواصل إعتصام طالبي الشغل بمقر شركة فسفاط قفصه وغلق كافة مناطق إنتاج الفسفاط بمعتمدية الرديف، ما يحيلنا إلى التساؤل عن مدى جدوى هذه الزيارة وماذا تغير بالفعل في هذه المناطق التي تشهد ارتفاعا ملحوظا لوتيرة الاحتجاجات الشعبية بمختلف تمثلاتها، والتي برزت ضمن شكل احتجاجي تمثل في تعطيل سير الأنشطة المنجمية كردة فعل عنيفة تجاه ما تمارسه الدولة من تمييز وإقصاء.

عدم المساواة الاجتماعية: هل تسببت في عزلة هذه المنطقة!

برز الإقصاء الذي عبر عنه مختلف المشاركين في الاعتصام كأحد المظالم الكبرى التي تسببت في مواصلة التحركات الاحتجاجية واستمرارها لسنوات متتالية. وعبر هؤلاء الشباب عن الإقصاء بمصطلحات عدة مثل "عدم المساواة الاجتماعية" و"التهميش" و"البطالة"، فقد أدت السياسة التنموية المتبعة منذ عقود إلى زيادة عزلة هذه المنطقة التي عبر شبابها عن حالة الغبن الاجتماعي المنتشرة لدى العديد منهم. والتي لم تجد القيادة السياسية اللازمة والقادرة على تفكيك هذه الأزمة الاجتماعية عبر اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الملموسة من أجل وضع حد لحالة الاحتقان الاجتماعي .



المعتصمون بمقر "الوزانة" بالرديف

وقد بدأت سلسلة الاعتصامات المطالبة بالشغل بمدينة الرديف منذ سنوات ما بعد الثورة ولم تهدأ إلى حد اليوم، عشرات من الشباب العاطل عن العمل نصبوا خيامهم وسط مواقع الإنتاج بشركة فسفاط قفصه، ورغم ما حصل من تصادم في كثير من الأحيان بين المحتجين والعاملين بهذه المنشأة الصناعية المطالبين بعودة الإنتاج إلا أن خيم الاعتصامات لم ترفع بعد، حتى أن زيارة رئيس الجمهورية إلى مدينة الرديف ومعاينته للوضع الاجتماعي هناك، وما طرأ على الساحة السياسية بعدها من تغيير وكذلك فك الاعتصامات واستئناف نشاط الفسفاط في بقية معتمديات الحوض المنجمي (أم العرائس-المتلوي - المظيلة) رغم استمرار المطالبة بالتوظيف، كل ذلك لم يغير شيئاً لدى معتصي الرديف الذين لا زالوا متمسكين بالمطالب ذاتها، تماماً بنفس تلك الأساليب الاحتجاجية الراضية للتهميش.

من هم المعتصمون وما هي مطالبهم ؟

الجمعة الثالث من ديسمبر 2021، تنقلنا إلى مقر "الورّانة" بالرديف أين تتركز وحدة إنتاج الفسفاط ويرابط مجموعة من المعتصمين، ملامح الإحباط واليأس بدت واضحة على معالمهم رغم ما أبدوه من تمسك شديد بمطالبهم ورفض قاطع لجميع الحلول الترقيعية حسب قولهم.

عمارة مالكي، 49 سنة، متزوج وأب لطفلة لم تتجاوز السنّتين، عاطل عن العمل وهو واحد من المعتصمين، يرى أن فك الاعتصام لن يكون قبل إيجاد حل جذري، مؤكدا على أن جميع الأساليب التفاوضية التي انتهجها المسؤولين سابقا لم تعد تجدي نفعا أمام الإصرار على افتكّاك حق التشغيل خاصة وان عدد المعتصمين لا يتجاوز 60 فردا، معتبرا أن أساليب المماطلة والتسويق المتبعة منذ ما يقارب الأربع سنوات تاريخ بداية الاعتصام هي ما أفقدتهم الثقة في "الوعد الزائفة" حسب قوله، ورغم فك الاعتصام في العديد من المرات وتحرير محاضر جلسات مع ممثلي السلطة إلا أن جميعها ظلت حبرا على ورق ولم تفضي إلى أية نتيجة، ما خلق انعدام كلي للثقة في المسؤولين وفي الوسائل الحوارية ودفع بهم إلى الإصرار على مواصلة الاعتصام ورفض جميع الأساليب التفاوضية مع السلطة، حتى أن ما حصل من تغيير سياسي لم يمحى حالة الإحباط لديهم. ويندد المعتصمون بالطبقة السياسية الغارقة في معاركها الداخلية من دون إدراك البؤس الاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش تحت وطأته الآلاف هنا.



عمارة مالكي احد المعتصمين

الأزمة لم تهفت رغم التغيرات الحاصلة

يقول المؤرخ الفرنسي بيار فيرمورين "لعل عدم اندلاع مزيد من الاحتجاجات يشكل معجزة"، ما جاء في هذه المقولة ينطبق تماما على ما يحصل في مدينة الرديف، فبعد التهميش المتبع منذ عقود فانه من المعجزة أن لا تندلع مزيدا من الاحتجاجات في هذه المدينة وفي ولاية قفصه بشكل عام التي تعد إحدى المناطق الساخنة، لتواصل الاحتجاجات الاجتماعية فيها دون توقف وتصدرها غالبا المراتب الأولى. ورغم ما حصل من تغيرات على مختلف المستويات وأهمها السياسي فان الاعتصامات لم تهفت، ما يحتاج إعادة مراجعة للسياسة التنموية في الجهة.

ما يجب فعله لحل الأزمة

الحكومة تشكلت ، لكن شرارة الاعتصامات والاحتجاج لم تنطفئ بعد ، فترة بسيطة انقضت منذ بدء عمل الحكومة التي وجدت نفسها أمام تحدّ كبير في حل أزمة الاعتصامات بالجنوب الغربي لتونس، وإعادة نشاط الفسفاط إلى نسقه الطبيعي. فالاحتجاجات ضد الخيارات الاقتصادية لم تتوقف في هذه المنطقة كما لم تتوقف معها المطالبة بنصيب الجهة من التنمية والتشغيل. وفيما تقف الحكومة عاجزة أمام ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية فإن تبني إصلاحات شاملة والنظر بشكل جدي في المطالب الشعبية ومحاولة إيجاد حلول كفيلة بتهدئة الوضع الاجتماعي هي خطوات من المهم إتباعها من أجل تلافي مزيدا من الخسائر الاقتصادية خاصة في ظل تواصل غلق مواقع الانتاج بشركة فسفاط قفصه مما يعد ضربا لأحد الركائز الاقتصادية بالبلاد، وهو الموقف الذي دعى اليه المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فرع الحوض المنجمي في عديد اللقاءات التفاوضية الذي جمعته مع السلطة، في سعي الى اعادة سير نشاط الفسفاط وفك الاحتقان الاجتماعي بالمنطقة، و في هذا السياق أكد الكاتب العام لفرع المنتدى التونسي بالحوض المنجمي رابح بن عثمان على ان تواصل غلق شركة فسفاط قفصه غير مقبول باعتبارها الشريان الاقتصادي الوحيد بالمنطقة، كما ان جميع الانشطة الاقتصادية تقريبا مرتبطة بنشاط شركة الفسفاط، داعيا الى ضرورة فتح حوار جدي مع المعتصمين الذين لم يقع التواصل معهم منذ مدة وانهاء القطيعة بينهم وبين السلطة الجهوية والمركزية التي امتدت على مدى الاشهر الماضية، وأرجح أيضا بأن التعاطي الكلاسيكي الذي يهدف الى فك الاعتصامات دون ايجاد حلول لا يمكن أن يؤدي الى اية نتيجة ملموسة. مشيرا الى أنه لا مناص اليوم من تفعيل محاضر الجلسات والاتفاقيات الممضاة بين المعتصمين والدولة وذلك في اطار استمرارية الدولة، كما ان تغيير السياسات التنموية والسياسات التشغيلية بالأساس وكذلك تنويع النسيج الاقتصادي في اطار رؤية تنموية شاملة تقطع مع التشغيل الهش أصبح ضرورة حتمية من أجل تحقيق التغيير الايجابي بالمنطقة.

إن استمرار السياسات المتبعة منذ عقود تجاه المناطق التي تشكو تهميشا اجتماعيا واقتصاديا واستمرار المنوال التنموي نفسه بجهة الحوض المنجمي سوف يجعل حتما ما تغير بعد 25 جويلية مجرد قرارات سياسية لم تفضي إلى أية تغيير، كما أن تواصل الاعتصام بهذا الشكل لا يحيل إلا على التعثر الحكومي في التعاطي معه وعلى فقدان الآليات القادرة على تهدئة الغضب الشعبي واستعادة السلم الاجتماعي عبر إيجاد حلول جذرية تقطع مع واقع البطالة والفقر في هذه المنطقة.